



وحدة تمكين المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية
جهود وزارة التنمية في تمكين المرأة

مقدمة:

في عصر تحظى فيه المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بأهمية قصوى، لا يمكن التقليل من أهمية تمكين المرأة في مختلف القطاعات، وخاصة في القطاع العام، واعترافاً بهذه الأهمية، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بخطوة تقدمية في عام ٢٠٢٣ من خلال إدراج وحدة تمكين المرأة ضمن هيكلها التنظيمي.

إن إنشاء هذه الوحدة لا يعكس فقط التزام وزارة التنمية الاجتماعية بتقدم قضية المرأة، ولكنه يعترف أيضاً بالدور المحوري الذي تلعبه المرأة في التنمية الاجتماعية، ومن خلال مأسسة تمكين المرأة ضمن إطارها، تظهر وزارة التنمية الاجتماعية البصيرة والالتزام لتعزيز مجتمع شامل تدرك به المرأة إمكاناتها بشكل كامل وتساهم بشكل معنوي في نمو المجتمع.

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية لتجذير ثقافة التميز، وتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة، والارتقاء بالأداء المؤسسي بما في ذلك تحسن البيئة المؤسسية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لكلا الجنسين وفق أفضل الممارسات وتعزيز دورها في رعاية وحماية وتنمية الفئات المستفيدة من خدماتها كفئة الأسرة والأطفال والمرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمتسولين والهيئات التطوعية الرسمية والمجتمعات المحلية.

رؤية ورسالة وزارة التنمية الاجتماعية وانعكاسها بتمكين المرأة

الرؤية:

"التميز في تقديم خدمات حماية ورعاية وتنمية تتسم بالريادة والاستدامة".

ركزت رؤية وزارة التنمية الاجتماعية على التميز المؤسسي في نوعية الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة من خلال التحسين المستمر للأداء المؤسسي المستجيب للنوع الاجتماعي، وفقاً لمعايير التميز المعتمدة من قبل مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، إضافة إلى التميز في إدارة عمليات الوزارة وتحقيق أهدافها المنشودة تجاه فئاتها المستفيدة من خدماتها بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي بالتحديد تحسين نوعية الحياة ورؤية الأردن ٢٠٢٥ وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بما يسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

الرسالة:

"تقديم أفضل الخدمات للفئات المحتاجة للحماية والرعاية والتنمية بتشاركية وعدالة لتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال الارتقاء بالأداء المؤسسي والتوظيف الأمثل للموارد والشراكات المحلية والدولية".

أظهرت رسالة وزارة التنمية الاجتماعية الغاية من وجودها بتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المستهدفة من خلال الارتقاء بعملها المؤسسي على مختلف المستويات القيادية والاستراتيجية والموارد البشرية والعملياتية وإدارة العلاقة مع الشركاء والموردين، والاستمرار في تطوير تشريعاتها والتركيز على أدوات التحول الإلكتروني الرقمي في تقديم الخدمات بجودة عالية لكافة الفئات المستهدفة بما في ذلك الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على برامج وخدمات الرعاية الأسرية البديلة وبدائل الإيواء لكافة الفئات المستهدفة بدلاً من نظام الرعاية المؤسسية الإيوائية الذي يُعد الملاذ الأخير في تقديم الخدمات للفئات المحتاجة للحماية والرعاية، كما تسعى الوزارة من خلال رسالتها إلى تنمية المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات على أساس قيم التشارك والعدالة والمساواة، وتمكين النساء للوصول إلى مراكز الخدمات بشكل فاعل، ويُلاحظ من صياغة رسالة الوزارة انسجامها مع خارطة طريق تحديث القطاع العام فيما يتعلق بالمرتكزات الثلاثة: تطوير التشريعات، تحسين كفاءة المؤسسات، جودة الخدمات.

القيم المؤسسية:

تنطلق الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية من القيم المؤسسية أدناها حيث تسعى الوزارة لتكون قيم ممكنة للنساء واهمها المساواة والعدالة والتشاركية:

التميز	التميز ثقافة متجذرة على مستوى الفرد والمؤسسة في وزارة التنمية الاجتماعية، وتسعى الوزارة دائماً لتحسين الأداء من خلال تطبيق معايير التميز وتشجيع الإبداع والابتكار، وإدماج المفاهيم المرتبطة بالإبداع في مختلف أعمال الوزارة مما يجعلها سياسة عمل قابلة للتطبيق.
احترام حقوق المستفيدين ومقدمي الخدمة	احترام حقوق المستفيدين من المراجعين (ذكوراً وإناثاً) وخصوصاً الكرامة والسرية والخصوصية وحقهم بالمعرفة واتخاذ القرار الذي يتناسب مع وضعهم الصحي والنفسي والاجتماعي، والتأكيد على احترام حقوق العاملين وضمان بيئة آمنة تتناسب مع احتياجاتهم وتحميهم من أخطار العمل وتعزز من روح الإبداع والانتماء.
المساواة	تعمل الوزارة على التأكد من سلامة الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الإدارية في الوزارة وموظفيها على مستوى تنفيذ العمليات الداخلية وتقديم الخدمات للفئات المستهدفة والعلاقة مع الشركاء، وذلك في ضوء الإعلان عن التعليمات الداخلية للموظفين والموظفات وأسس تقديم الخدمات لكافة شرائح المجتمع، وتطبيق الإجراءات المحاسبية وفقاً للتشريعات النافذة لضمان تحقيق قيمة المساءلة.
الانتماء والولاء المؤسسي	تعمل الوزارة على ربط الأهداف الفردية المهنية للموظفين والموظفات مع أهداف الوزارة من خلال تحسين البيئة المشجعة للعمل المؤسسي.
المساواة والعدالة	تعمل الوزارة من خلال جميع أطرها التنظيمية وسياساتها على دعم المساواة بين أصحاب العلاقة ولاسيما المستفيدين وتقديم الخدمات لهم على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة دون التمييز على أساس الجنس أو العمر أو الإعاقة أو اللون وغيرها.
التشاركية	تدعم الوزارة من خلال جميع موظفيها وموظفاتها وموظفيها لتطبيق مبدأ العمل الجماعي والتعاون المشترك وتبادل الخبرات في سبيل تحقيق أهداف الوزارة بشكل يضمن التكامل في العمل الداخلي والخارجي، من خلال عمل الوزارة على توفير جميع متطلبات العمل الجماعي المراعي للنوع الاجتماعي.

- إن وزارة التنمية الاجتماعية تستجيب لاهداف التنمية المستدامة البالغ عددها (١٧) هدف ضمن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي من ضمنها ذات العلاقة بحشد الجهود للقضاء على الفقر والجوع بجميع اشكالهما و كذلك الحد من وجه عدم المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات في الهدف الخامس.

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

وحدة تمكين المرأة

إطار عمل الوحدة:

- ١- تطوير سياسات ادماج النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، والتقييم والبحث في مجال الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي.
- ٢- تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتمكينها.
- ٣- بناء القدرات المؤسسية في خدمات الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي.
- ٤- تعزيز المشاركة والتعاون بين أصحاب المصلحة في الرعاية والحماية والتنمية الاجتماعية فيما يخص تمكين المرأة.
- ٥- تمكين المرأة ضمن عمل وزارة التنمية الاجتماعية.

الهيكل التنظيمي

الوزيرة

الأمين/ة العام/ة

وحدة تمكين المرأة

قسم الرصد والمتابعة
للنوع الاجتماعي

قسم المبادرات وتدريب النوع
الاجتماعي

قسم السياسات وبحوث المرأة

وضمن استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية (المستجيبة للنوع الاجتماعي) والمتضمنة المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية من خلال وضع برامج وتنفيذ مشاريع بالشراكة مع المنظمات والهيئات الدولية، تنفذ الوزارة مع اليونيسف مشروع «مكاني» التعليمي للأطفال وتقوم بتوظيف مئات من السيدات فيه، حيث بلغ عدد المستفيدات من المشروع (٢٥٤٧) سيدة.

وكذلك تنفذ الوزارة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة "مشروع الواحة لتمكين المرأة والفتاة" في مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة للوزارة، وقد تم تدريب (٤١٩٧) سيدة في ١٨ مركز تنمية مجتمع محلي تابع للوزارة. ويهدف المشروع الى تقديم الخدمات للسيدات والفتيات في المجتمعات المهمشة وبشكل شمولي من أجل تمكين النساء المهمشات، وتعزيز الثقة بالنفس لديهن، بأسلوب يترجم هذه الخدمات إلى إيجاد فرص عمل مستدامة وفرص مدرة للدخل وذلك من خلال مراكز تنمية المجتمع المحلي وعلى النحو التالي:

٣. تقديم الدعم للأفراد والمجتمعات من خلال توفير خدمات التعليم المرتبطة بالأسواق المحلية، وبناء القدرات القيادية لدى النساء وإطلاق مبادرات إشراك الرجال حول قضايا المساواة بين الجنسين.

٤. توفير خدمات رعاية الأطفال لأبناء السيدات المنتفعات من المشروع.

١. التدريب / التمكين الاقتصادي وتشمل فرص تطوع مقابل الأجر قصيرة الأمد للنساء.

٢. خدمات حماية قائمة على التدخلات لرفع الوعي والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- وفي مجال الجمعيات والمراعي للنوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد الجمعيات الخيرية التابعة للوزارة (٣٨٨٣) جمعية، منها (٧٤٥) جمعيات ترأسها نساء، وبلغ عدد النساء في الهيئات الإدارية (٣٨٥٧) مقابل (٥٩٣٥) رجل.

- كما تدعم الوزارة الجمعيات التي تُعنى بالأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من خلال الدعم النقدي المقدم من مخصصات صندوق دعم الجمعيات لـ (٢٨٠) جمعية منها (٧٠) جمعية نسائية.

- تقوم مديرية تعزيز الإنتاجية ومديرية الجمعيات بدعم مئات السيدات اقتصادياً من خلال عدد من البرامج التي يتم فيها تقديم مشاريع إقراضية بدون فوائد وبفترة طويلة الأمد للتسديد، ومنها الأسر المنتجة وريادة الشباب، وكذلك بمشاريع إنتاجية وإقراضية (صناديق ائتمان) في الجمعيات الخيرية، حيث تمّ تأهيل (١١٢) أسرة بمشاريع الأسر المنتجة منها (٢٣) سيدة بمشاريع إنتاجية صغيرة، وقد بلغ عدد المستفيدين من صناديق الائتمان (٤٤) منهم (٣٢) سيدة، وبلغ عدد المشاريع التابعة للجمعيات النسائية (١٣) مشروع.
- وتعد وزارة التنمية الاجتماعية باستمرار الاتفاقيات مع المنظمات المحلية والدولية لدعم برامج موجهة لتمكين السيدات في مراكز تنمية المجتمع المحلي والجمعيات الخيرية في المجتمعات المحلية.

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بتوقيع اتفاقية مع بنك التنمية والتشغيل بقيمة (٨) ملايين دينار لنهاية عام ٢٠٢٦ وفي كل عام يصرف (٢) مليون لتزويد النساء بقروض ميسرة لإنشاء مشاريع اقتصادية بفائدة ٢.٥% وفترة سماح تصل لسنة، وحتى الآن تم خلق (٤٠٠) فرصة عمل واستفادت (٢٦٩) سيدة من القروض الميسرة وتم توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق التنمية والتشغيل ضمن برنامج تمكين المرأة: تهدف المذكرة إلى برامج تمويل وتدريب متنوعة لتعزيز المرأة اقتصادياً، هذا وقد تم إطلاق (٧) حافلات في منطقة الأغوار تستفيد منها (١٧١) سيدة، كما تم توفير أجور النقل ورواتب (٧) مرافقات.

وتم عقد اتفاقية ما بين الوزارة ومنظمة الإسكوا لتقديم خمسة الاف رخصة تدريبية للشباب والشابات من عمر (١٨-٣٥) عاماً لتلقي تدريبات وبشهادات معتمدة تساعدهم على التوظيف ومن بين الرخص (٢٥٠٠) رخصة للشابات.

نفذت وزارة التنمية الاجتماعية مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية لدعم الدمج المجتمعي وبتمويل قيمته (٨) مليون يورو وكان عدد المستفيدات من المشروع (١٨٧٠٠) سيدة وفتاة، واستمر لمدة ثلاثة سنوات انتهى بالربع الأول من عام ٢٠٢٣ وركز على عملية تمكين المرأة.

واستكمالاً لهذا المشروع تتعاون وزارة التنمية الاجتماعية / وحدة تمكين المرأة، وبالشراكة مع منظمة الخبرة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية، لتنفيذ أنشطة مشروع «المساواة بين الجنسين والتماسك الاجتماعي» في ثلاث مناطق وهي: **عمّان / جرش / الكرك**، حيث أن **الهدف العام للمشروع** هو «تعزيز المساواة بين الجنسين والتماسك الاجتماعي في الأردن» من خلال تعزيز دور مراكز تنمية المجتمعات في مناطق تنفيذ المشروع والخدمات الاجتماعية التي تقدّمها بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني للأردنيين/ات وغير الأردنيين/ات، ومن خلال تعزيز قدرات وزارة التنمية الاجتماعية وشبكة مراكز تنمية المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني التابعة لها ضمن ثلاث مكونات رئيسية، حيث سيتم استهداف ١٦ مركز تنمية مجتمع محلي في مناطق تنفيذ المشروع أعلاه.

الرعاية الايوائية فى دور الحماية والرعاية للفتيات والنساء

- تعنى وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم خدمات متكاملة فى دور الإيواء الخاصة بالنساء والفتيات، حيث تشمل هذه الخدمات الصحة والتعليم والدعم النفسى الاجتماعى والإصلاح الأسرى والتمكين الاقتصادى وتقديم المساعدة القانونية، من خلال دور الحماية والرعاية والتي تم تهيئتها لتقديم هذه الخدمات مثل دور الوفاق الأسرى (فى عمان وإربد والعقبة) للنساء والفتيات المعنّفات، ودار استضافة وتأهيل النساء/ أمانة للنساء والتي تم تأسيسها لحل مشكلة الموقوفات إدارياً، ودار رعاية الفتيات/ الرصيفة لرعاية الفتيات اللواتي تعرّضن لنوع أو أكثر من أشكال العنف الجنسى، ودار ضحايا الإتجار بالبشر/ كرامة، حيث بلغ عدد النساء والفتيات فى هذه الدور (٢٠٦٩).

- حيث تتبّع الوزارة فى هذه المنظومة من الحماية والرعاية الإيوائية أفضل السياسات والممارسات التي تضمن الإصلاح وتعديل السلوك سواء مع الضحايا أو المسيئين من أجل إعادة إدماجهم بأسرهم وضمان استقرار الأسرة والمجتمع، وهذا يحقق أهداف الوزارة نحو مجتمع متماسك وأفراده منتمين وقادرين على بناء أسرهم ومجتمعاتهم وعلى تجاوز التحديات.

- أما في مجال الأسرة والطفولة والمراعي للنوع الاجتماعي، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بترخيص الحضانات بأنواعها حيث

بلغ عدد الحضانات (١١٣٣) منها (١٨) حضانة منزلية، وتدعم منشئها مادياً لتوسيع خدمات الطفولة المبكرة وتعزيز انخراط المرأة الأردنية في سوق العمل، حيث بلغ عدد النساء العاملات في الحضانات (٤٥٣٢) سيدة.

- ويتبع للوزارة (٤) دور حكومية للأطفال فاقد السند الأسري والتفكك الأسري والأيتام للفئة العمرية من يوم وحتى ١٨ عام، حيث بلغ عدد الأطفال المنتفعين فيها من الخدمات الإيوائية المتكاملة (٣٠٥) منهم (١٢١) إناث، كما تشرف الوزارة على (١٥) دار تطوعية للأطفال تقدم خدماتها لنحو (٣٩١) طفل/ة منهم (٢٠٨) طفلة.

- كما تقدم الوزارة خدمة الرعاية الأسرية البديلة للأطفال وقد بلغ عدد المستفيدات من برنامج الرعاية الأسرية البديلة (٤٠) سيدة تم تسليمهن أطفال من دور رعاية وحماية الطفولة.

- هذا وتقدم الوزارة خدمة برنامج الرعاية اللاحقة (التدريب، والتعليم، والسكن) لمن أتم/ت سن ١٨ عام وقد استفادت (٩١) خريجة من هذه الخدمات، وبلغ عدد الملتحقات بالبرامج التعليمية (صندوق الأمان) من دور الرعاية (٢٨) منتفعة (١٥) منهم خدمات تعليمية و(١٣) منهم خدمات مهنية.

- كما تشرف الوزارة على (٩) دور لرعاية كبار السن والهائمين يستفيد فيها (٣٩٦) مسن/ة منهم (٢٠٧) مسنة.

- أما في مجال بدائل الإيواء والأشخاص ذوي الإعاقة والمراعي للنوع الاجتماعي، فإن عدد مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة الإيوائية الحكومية التابعة للوزارة (٥) تقدم خدماتها إلى (٥٧٢) مستفيد منهم (٢٦٦) إناث، أما مراكز القطاع الخاص والتطوعي فيوجد (٢) مركز تطوعي و(١٩) مركز قطاع خاص تقدم خدماتها إلى (١٠٣٥) مستفيد منهم (١٥٢) إناث. وعدد المستفيدين والمستفيدات من خدمات مركز التأهيل المهني: (٢٨) منهم (١٣) إناث، وقد تم تقديم خدمات التهيئة المكانية إلى (٣) منازل لذوي الإعاقة منهم (٢) إناث، وعدد السيدات اللواتي استفدن من برامج التوعية الموجهة للنساء ذوي الإعاقة (٢٥٧) سيدة.

- وفي مجال التدخل المبكر فقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من خدمات التدخل المبكر (٥٠٠) طفل منهم (٣٠٠) إناث، وعدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات المراكز النهارية الدامجة (٤٩٣) منهم (٢٩٧) إناث.

شكراً لحسن استماعكم

مديرة وحدة تمكين المرأة

بثينا مصطفى ياسين